



Distr.
GENERAL

E/1992/85
25 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

JUL 06 1992
UNEP/WHO/UNEP

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس بالنيابة عن المشاورات التي
جرت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

المحتويات

المفحة	الفقرات	
٢	١ - ١١	مقدمة
		أولا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة الى الاقاليم المشمولة بالوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٥	١٢ - ٢٥	منظمة العمل الدولية
٥	١٢	منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)
٥	١٣ - ١٥	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٦	١٦	منظمة الصحة العالمية
٦	١٧	منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٦	١٨	صندوق الامم المتحدة للسكان
٧	١٩ - ٢٥	ثانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
٩	٢٦ - ٢٤	ثالثا - خاتمة
١٣	٢٥	

مقدمة

١ - في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٩١ اعتمد المجلس القرار ٦٨/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتملة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ورجا المجلس من رئيسه ، في الفقرة ١٦ من ذلك القرار ، أن يستمر في اتصاله الوثيق ، بشأن هذه المسائل ، برئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى المجلس .

٢ - وفي دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين ، اتخذت الجمعية القرار ٦٥/٤٦ المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي طلبت في الفقرة ٢٣ منه الى المجلس أن يواصل ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة وأنشطتها في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٣ - ومن رأي رئيس المجلس بالنيابة ، أخذاً في الاعتبار القرارات المذكورة أعلاه ، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة وللمؤسسات الدولية المتملة بالامم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة ، وأن تصوغ برامج اضافية لمساعدة الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . فنظراً لأن معظم هذه الاقاليم جزر صغيرة في حجمها وعدد سكانها ، ومعزولة جغرافياً وغير منيعة إزاء الكوارث الطبيعية ، التي من قبيل الأعاصير والزوابع ، فضلاً عن أنها متخلفة اقتصادياً نسبياً ، فإنها تعتمد بشدة على المساعدة الخارجية . ولذا ينبغي دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية ، الى بحث واستعراض الظروف في كل من هذه الاقاليم ، بما يتفق وحاجة الشعوب المعنية حاجة ملحة الى زيادة نقل الموارد والتكنولوجيا والدراية التقنية ، واتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

٤ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس ٦٨/١٩٩١ ، استمر رئيس المجلس بالنيابة في اتصاله الوثيق برئيس اللجنة الخاصة في أثناء الفترة قيد الاستعراض . وعلى أساس هذه الاتصالات وعلى ضوء ما اتصل بها من تطورات ، يقدم الى المجلس الملاحظات الواردة أدناه ، تسهيلاً لنظر المجلس في هذا البند .

٥ - وفي أثناء هذا العام ، تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة أعمال هيئتهم المتعلقة بهذا البند ، متابعة دقيقة . ويعتبر الرئيس بالنيابة أنه من المفيد والضروري مع المضي في مثل هذا النوع من الاتصالات والتعاون وأن يُعزز لتعبئة أقصى قدر ممكن من المساعدة من أجل تقديمها لشعوب الاقاليم التي لا تزال مشمولة بالوصاية أو غير متمتعة بالحكم الذاتي .

٦ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات ، في أثناء الفترة قيد الاستعراض ، في تقديم المساعدة إلى شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، استجابة للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة . وقد قدم عدد متزايد من المؤسسات ، أو وضع ، برامج المساعدة هذه من موارد ميزانيته ، بالإضافة إلى إسهام كل من هذه المؤسسات ، كوكالات منغدة ، لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المقدم الأساسي للمساعدات .

٧ - واستمر تمويل عدد من مشاريع المساعدة بأموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وأشار رئيس المجلس بالنيابة إلى أن أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) المقررة لبعض هذه الاقاليم تشمل ما يلي : أنغولا ، ٣٦٦ ٠٠٠ دولار ، وجزر فيرجن البريطانية ، ١٠٢ ٠٠٠ دولار ، وجزر كايمان ، ٣٨٥ ٠٠٠ دولار ، ومونتسيرات ، ٥٣٩ ٠٠٠ دولار ، سانت هيلانة ، ١٤٠٥ ٠٠٠ دولار ، وتوكيلاو ، ١٩٧ ٠٠٠ دولار ، وجزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية (بالاو) ، ٣٣٦ ٠٠٠ دولار ، وجزر تركس وكايكوس ، ٩٧١ ٠٠٠ دولار . وهذه المبالغ تشمل المساعدات المقدمة لقطاعات اقتصادية رئيسية مثل السياحة ، والزراعة ، وصناعة صيد الأسماك ، والنقل ، والاتصال ، وتوليد الطاقة ، فضلا عن القطاعات الاجتماعية والترفيهية ، وهي المساعدات التي يقدمها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق ، حسب الاقتضاء ، مع الاتحاد الكاريبي .

٨ - ويسترعي رئيس المجلس بالنيابة الانتباه إلى شدة هشاشة اقتصادات هذه الاقاليم الجزرية الصغيرة ، ويشدد على استمرار الاحتياجات الماسة لشعوبها . وإذ يشير الرئيس بالنيابة ، مع التقدير ، إلى زيادة المساعدات المقدمة إلى تلك الاقاليم ، فإنه يناشد الوكالات المتخصصة والمؤسسات المعنية الأخرى أن تركز اهتمامها مجددا على جميع

الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل توسيع برامج مساعداتها لها وزيادة هذه البرامج . ويضع رئيس المجلس بالنيابة في اعتباره بمفحة خاصة الحاجة الماسة الى المساعدة الخارجية في عدد من الاقاليم التابعة التي لم توضع لها ارقام تخطيط ارشادية حتى الان ، وهذه الاقاليم بحاجة بالغة الحدة الى المساعدة .

٩ - وينبغي بذل جهود متجددة لضمان زيادة تدفق الاموال . وينبغي للمؤسسات المعنية أن تتخذ ، مع مراعاة الحاجة الى أقصى قدر من المرونة ، الخطوات اللازمة لإزالة أية عوائق أو صعوبات قائمة من أجل ضمان إتاحة الموارد الإضافية اللازمة . ويتسم دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية بأهمية خاصة . وتمشيا مع الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٤٦ والفقرة ١٢ من قرار المجلس ٦٨/١٩٩١ ، ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يقدموا اقتراحات محددة لتتخذ فيها أجهزتهم الإدارية والتشريعية ، كل على حدة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي للوكالات والمؤسسات التي اعتمدت بشدة على الموارد الآتية من خارج الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة أن تواصل محاولات إيجاد سبل لإدراج أو لزيادة الاموال المخصصة في ميزانياتها العادية للمشاريع المخصصة للشعوب المعنية بالذكر .

١٠ - ولا يمكن إلاّ التأكيد على أهمية تعزيز هذا التعاون ، نظرا للحاجة الى توفير الظروف الكفيلة بتسهيل ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحقوقها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

١١ - ويبدو رئيس المجلس بالنيابة ترحيبه باستمرار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى اقامة روابط وثيقة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وإلى تنسيق أنشطة الوكالات في تقديم المساعدة الى الشعوب المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أسهم الاشتراك النشط من جانب ممثلي حكومات الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي في اجتماعات ومؤتمرات الوكالات والمؤسسات اسهاما أكيدا في نظر هذه الهيئات بعين العطف الى التدابير الداعمة لشعوب هذه الاقاليم . والرئيس بالنيابة على اقتناع بضرورة تشجيع هذه التفاعلات بحيث يتسنى لهذه الاقاليم أن تستخلص أقصى الفوائد الممكنة من الاشتراك النشط في الأنشطة المناسبة التي تظطلع بها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . فالاتصالات الوثيقة لم تسهل فقط تحقيق زيادات أخرى في حجم المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى ونطاقها وانما عززت أيضا قدرة الوكالات على تلبية الاحتياجات اللازمة بشكل أسرع وبمرونة

أشد . وكي يتصنى تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة ، ينبغي للمؤسسات والمؤسسات أن تتخذ خطوات أخرى لتعزيز التدابير القائمة واستكشاف مبدل إضافية للتفريق فيما بينها .

أولا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الداخلية في منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم
المشمولة بالحماية والأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي

منظمة العمل الدولية

١٣ - قمت منظمة العمل الدولية ، بوصفها الوكالة المنعقدة ، مساعدات تقنية إلى أنغولا ومونتسيرات في إطار مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١٣ - تنفذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في الوقت الحالي أربعة مشاريع مساعدات تقنية في جنوب منطقة المحيط الهادئ ، تستفيد منها توكيلاو وأقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالحماية ؛ وتركز البرامج أساسا على تنمية المحاصيل الجذرية ، فضلا عن تركيزها على تنمية الثروة الحيوانية والحراجة ومصائد الأسماك .

١٤ - وتضطلع الفاو ، بالتعاون مع الاتحاد الكاريبي ، بأنشطة أولية في أنغولا ومونتسيرات في إطار مشروع إقليمي معني بالقضاء على القرادة الجواللة الاستوائية ، وهو مشروع يُلتمس له التمويل في الوقت الحالي .

١٥ - وقد اشترك ممثلون من جزر فيرجين البريطانية ومونتسيرات في عدة اجتماعات عقدت على الصعيد دون الإقليمي لمناقشة مشروع "اتفاق الاتحاد الكاريبي المتعلق بالتعاون على تنمية الموارد الحية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وإدارتها" ، أعد بمساعدة من مشروع تابع للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/برنامج التعاون التقني/الفاو عنوانه "الجوانب القانونية لسياسة مشتركة بشأن إمكانية الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخالصة" . وتقوم الفاو في مونتسيرات بتنفيذ مشروع تأهيل القطاع الزراعي ، الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفيما يتعلق ببرمودا وجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس ، فضلا عن الأقاليم المعقودة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي ، دعا البرنامج الإنمائي الفاو إلى استعراض خطط إدارة البرامج القطرية ، فضلا عن البرامج القطرية المعدة للدورة الخاصة ، وإلى التعليق عليها .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٦ - واصلت اليونسكو ، في أثناء الفترة قيد الاستعراض برامج المساعدة التي تقدمها إلى أنغولا وجزر فيرجين البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركي وكايكوس . وتتعلق هذه المشاريع بجملة أمور ، من بينها تطوير المواد التعليمية وتقديم المنح الدراسية ، وترميم المواقع التاريخية ، والارتقاء بالمرافق الاعلامية ، واستئصال شائبة الامية . وفيما يتعلق بأنغولا ، أخذت اليونسكو في دعم تطوير الموارد التعليمية ، وذلك ، بالاشتراك مع شعبة التنمية البريطانية .

منظمة الصحة العالمية

١٧ - قدمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية مساعدات إلى أنغولا ومونتسيرات في مجالات صيانة المعدات الصحية وتحسين مرافق المختبرات التي تعنى بهتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) ، والتحصين ، ومكافحة القوارض . ونفذت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية نحو ٨ في المائة من مشاريع أنغولا التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٨ - وافق مجلس اليونيسيف التنفيذي على برنامج لجزر متعددة في شرق منطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ، يشمل ، جزرا من بينها جزر فيرجين البريطانية ، ومونتسيرات ، وجزر تركي وكايكوس ، بمراد عامة متاحة مقدارها ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وبسبب زيادة درجة إتاحة الموارد العامة ، تضاعف مستوى التخطيط السنوي ليبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ابتداء من عام ١٩٩١ فصاعدا . وتغطي برامج اليونيسيف المخصصة لمونتسيرات وجزر تركي وكايكوس وجزر فيرجين البريطانية مشاريع في ميادين نماء الطفولة المبكر ، وصحة الأم والطفل ، والتغذية ، وتوفير المياه والمرافق الصحية ، ودور المرأة في التنمية . ووزعت الاموال المخصصة لهذه المشاريع بين الاقاليم لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، على التوالي ، على النحو التالي : ١٧ ٠٠٠ دولار و ٢١ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لجزر فيرجين البريطانية ، و ٢٤ ٩٠٠ دولار و ٤١ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمونتسيرات ، و ١٥ ٠٠٠ دولار و ٤٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لجزر كايكوس . وفيما يتعلق بالفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ ، يوصي المدير التنفيذي لليونيسيف بأن يوافق المجلس التنفيذي على البرنامج المخصص لجزر متعددة في شرق منطقة البحر الكاريبي ، بما فيها الجزر المذكورة أعلاه ، بمبلغ ٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من الموارد العامة و ٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من الاموال التكميلية ، رهنا بتوافر الاموال .

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٩ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج مساعداته إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولأجل انغويلا ، قدم الصندوق مساعدات بمبلغ ٢٣ ٠٨٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، شملت مشروعا بشأن تعليم قواعد الحياة الأسرية وتعزيز خدمات تنظيم الأسرة ، وهو مشروع انتهى لتوه . وبدأ من ناحية أخرى وضع مشروع جديد . وذهبت بعثة إلى انغويلا في آذار/مارس عام ١٩٩٢ لمناقشة أفضل السبل للحفاظ على زخم المشروع بحيث يمتد إلى المشروع الجديد . وقُدمت مسودة لوثيقة المشروع ، عُنيّت بتدريب المعلمين والآباء . كما قدم الصندوق مساعدات لإنجاز التعداد السكاني ، الذي جرى في آذار/مارس - نيسان/أبريل ، وكشف عن زيادة ذات شأن في عدد السكان .

٢٠ - وفي جزر فيرجين البريطانية ، نفذ الصندوق ، بمساهمة قدرها ٦٠ ٤٤٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، مشروعا بشأن الحياة الأسرية ، وهو مشروع سيستعرض في منتصف عام ١٩٩٢ . وقدم الصندوق دعما جزئيا إلى تعداد عام ١٩٩١ ، بمساعدة قدرها ٧ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . كما قدم مساعدات تقنية إلى جزر فيرجين البريطانية عن طريق برنامج دون اقليمي مشترك مع الاتحاد الكاريبي معني ببيانات التعداد الأولية . وقد أعربت حكومة جزر فيرجين البريطانية عن اهتمامها باستراتيجية تكامل السكان والتنمية . وعندما يرد طلب رسمي ، سيفطلع اخصائي ديموغرافي ، تموّل وظيفته من الصندوق ، بعثة لتقييم الحالة بهدف دعم التنمية .

٢١ - وفيما يتعلق بجزر كايمان ، تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة على تنفيذ برنامج بشأن القدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، وهو برنامج جرت من أجله اتصالات مع الصندوق التماسا لإسهام جزئي ، ولم يتم بعد الانتهاء من الترتيبات المتعلقة بذلك الإسهام .

٢٢ - وفي مونتسيرات ، اختتم مشروع لتدريب الأطفال والشبان أنشطته في عام ١٩٩١ ، وهو مشروع ساهم فيه الصندوق بمبلغ ٤٤ ٩٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة . وقد بدأ بوجه عام أن المشروع ناجح ، لا سيما في المجالات التي تشمل الشبان والآباء المحليين . وقد تحقق فيما بين وزارتي الصحة والتعليم وجمعية تنظيم الأسرة في مونتسيرات تنسيق شامل للقطاعات المختلفة ، الأمر الذي اعتبر خطوة ايجابية نحو الاعتماد على النفس وبناء المؤسسات .

٢٣ - وبناء على طلب من حكومة جزر تركي وكايكوس ، قام اخصائي ديموغرافي ، مسؤول من الصندوق ، ببعثة للتشاور في عام ١٩٩٠ استهدفت وضع سياسة سكانية في تلك الجزر . إلا أنه بانتخاب حاكم جديد في عام ١٩٩١ ، أعيد ترتيب الأولويات الحكومية ، مما أسفر عن ضعف الالتزام والاهتمام المعرب عنهما سابقا . وبلغت المساعدات المقدمة من الصندوق لاجل برنامج الجزر المتعددة الخامس المخصص لبلدان شرق منطقة البحر الكاريبي ١,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

٢٤ - وفيما يتعلق بالاقليمين الواقعين في منطقة المحيط الهادئ ، وهما توكيلاو وبالاو ، خصص الصندوق ١٨ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة لهذه المنطقة . وتنصب مساعدات الصندوق لتوكيلاو على القطاع المحي ، حيث س يدعم الأنشطة المضطلع بها في مجالي صحة الام والطفل وتنظيم الأسرة . وتشمل الأنشطة الأخرى التدريب على تناول المعدات الطبية ، والعقاقير الأساسية واللوازم الأخرى ، بما فيها زورق صغير للخدمات المحية في الجزر المرجانية . ويقدم الصندوق الدعم لتوفير درجات الزمالة في كلية تمريض فيجي للعاملين في القطاع المحي . وتعزيزا لقدرة الحكومة على الإدارة ، سيقدم الصندوق مساعدات للتدريب الخارجي في نيوزيلندا وللزمالات في جامعة جنوب المحيط الهادئ ، في مجالي السكان والتنمية . وبالإضافة الى ذلك ، يشارك الصندوق في توفير معدات تجهيز البيانات وإجراء الدراسات الاستقصائية البسيطة وتحليلها ، مع التركيز بوجه خاص على الاعتبارات البيئية والصلات التي تربطها بتنمية الجزر المرجانية مستقبلا . وتشمل مساعدات المانحين الأخرى المقدمة الى توكيلاو مساعدات اليونيسيف والبرنامج الانمائي .

٢٥ - وفيما يتعلق ببالاو ، ستعنى مساعدات الصندوق بمجالات أساسية ، هي التنمية البشرية ، والسكان ، والشواغل البيئية . ومن خلال مشروع شامل متكامل ، ستطرق المجالات التالية : تقديم الدعم الى حكومة بالاو لتنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بصحة الام والطفل وتنظيم الأسرة وتطوير أنشطة صحة الام والطفل وتنظيم الأسرة تطويرا نوعيا وكميا بزيادة أعداد الامهات الحوامل اللاتي يستغدن من خدمات ما قبل الولادة خلال ربع السنة الاول ، وتقليل عدد حالات حمل المراهقات ، وزيادة عدد الرجال الذين يستفيدون من عيادات تنظيم الأسرة ، وتعزيز المعرفة والمهارات العملية لدى الموظفين لكي يتصرفوا في البيانات المجموعة ، والتدريب على إدارة الحالات وتقييم أعمال الصحة العامة ، وتعزيز تدريب المساعدين الصحيين المعينين بالمستوصفات الميدانية على أنشطة صحة الام والطفل وتنظيم الأسرة ، ودعم التدريب وغير ذلك من صور الدعم السوقي . وفي مجال الاعلام والتربية والاتصال ، يدعم الصندوق توعية مختلف الفئات بالقضايا الصحية ، وتجهيز المدربين ومعلمي بالاو ، فضلا عن تقديم المنح الدراسية

لمواطني بالاو ، والبرامج المتمثلة بالبيئة ، في هيئة مواد وحلقات تدريبية ونسودات اعلامية تربوية اتصالية تتناول قضايا إدارة البيئة والقضايا السكانية .

شانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٢٦ - أجرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنيابة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات بشأن التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا ومختلف الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي منذ دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١ .

٢٧ - واستعرض رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس بالنيابة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والاربعين . وكانت الجمعية قد اتخذت في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ القرار الحافل ٧٩/٤٦ ألف إلى واو بشأن بند جدول الاعمال ٢٧ المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" و القرار ٨٠/٤٦ بشأن البند ١٠٢ من جدول الاعمال المعنون "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي" . واعتمدت الجمعية ، دون تصويت ، وحفاظا منها على التوافق السذي تحقق في عام ١٩٨٩ ، القرار ٧٩/٤٦ ألف المتعلق بالجهود الدولية للقضاء تماما على الفصل العنصري ولمناصرة إقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . وفي ذلك القرار ، رحبت الجمعية بالتطورات الايجابية الحادثة في جنوب افريقيا ، ومن بينها توقيع اتفاق السلم الوطني ، وانضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومؤتمر الجبهة الوطنية/الموحدة ، والاجتماع التحضيري للمؤتمر المعني بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وأعربت الجمعية عن قلقها العميق لاستحكام العنف واستمرار وجود العقبات الحائلة دون حرية النشاط السياسي . وناشدت الجمعية المجتمع الدولي أن يبدي تأييده للعملية الحرجة الجارية حاليا في جنوب افريقيا ، بالضغط المناسب تدريجيا ، كما ناشدته تقديم المساعدة الى قطاعات المجتمع المحرومة ودول خط المواجهة . ونظرا للتقدم المحرز ، أومت الجمعية باستئناف الصلات الاكاديمية والعلمية والثقافية بالمنظمات المناهضة للفصل العنصري واستئناف الصلات الرياضية بالمنظمات الرياضية غير العنصرية . وتناولت الجمعية العامة أنشطة الامم المتحدة ، فرحبت بالاتفاق الذي توصل اليه مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مع سلطات جنوب افريقيا حول إعادة اللاجئين والمنفيين من أبناء جنوب افريقيا الى الوطن باختيارهم ، وقدمت التوجيه الى الامين العام بشأن استئناف المساعدات داخل جنوب افريقيا ، بما فيها المساعدات التي تستهدف التصدي للقضايا الاقتصادية الاجتماعية . وطلبت الجمعية الى الامين العام أن يضمن التنسيق بين أنشطة منظومة الامم المتحدة وأن يواصل رصد تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (مرفق قرار الجمعية العامة د - ١/١٦) .

٢٨ - وفي القرار ٧٩/٤٦ بآء المآعلق ببرنامج عمل اللجنة الآماء لمناهضة الفصل العنصري ، طلبآ الجمعية العامة الاستمرار في مراقبة التطورات الآاءة في جنوب افريقيا وأنشطة المجتمع الدولي ، مع التشديد على الغخط المناسب على جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري . وفي القرار ٧٩/٤٦ جيم ، أعربت الجمعية عن قلقها الشديد لاستمرار انتهاكات حظر الأسلآة الإلزامي وحث جميع الدول على إصدار تشريعات صارمة في هذا المآدد . وطلبت الجمعية الى جميع الدول أن تبقى التآاهير المالية القائمة ، ريشما تقدم توصيات مآدة بشأن هذا الأمر من السلطات الإآقالبية التي ينشأها المؤتمر المعني بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وشجب القرار ٧٩/٤٦ دال التعاون العسكري والنووي بين إسرائيل وجنوب افريقيا . أما القرار ٧٩/٤٦ هاء ، فقد كررت فيه الجمعية الأعراب عن قلقها إزاء انتهاك الحظر النفطي ، بينما أعرب القرار ٧٩/٤٦ واو عن تأييد الجمعية العامة لاستمرار تقديم المساعدات الإنسانية والقانونية والتعليمية الى المآظهدين وتأييدها لتيسير إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين في مجتمع جنوب افريقيا .

٢٩ - كما آأخذت الجمعية العامة القرار ٨٠/٤٦ المعنون "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الإفريقي" ، الذي طلب الى جميع الجهات المعنية مساعدة البرنامج على تيسير إمكانية عودة خريجه الى جنوب افريقيا وتنسيبهم وظيفيا .

٣٠ - كما استعرض رئيس اللجنة الآماء مع رئيس المجلس بالنيابة مجريات ونتائج المفاوضات المعقودة في إطار المؤتمر المعني بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي اشترك فيه ١٩ حزبا ومنظمة من جنوب افريقيا . وتمثلت أولويات النقاش الرئيسية في ذلك المؤتمر في تهيئة مناخ يسمح بحرية النشاط السياسي ، بما في ذلك إنهاء العنف وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين ؛ والمبادئ الدستورية العامة ؛ وإنشاء ترتيبات مؤقتة ؛ وإعادة إدماج المواطن ؛ والأطر الزمنية لقرارات المؤتمر وتنفيذ تلك القرارات . وبينما أشارت التقارير المقدمة في دورة المؤتمر العامة الثانية ، المعقودة في منتصف أيار/مايو ١٩٩٣ ، الى بلوغ توافق آراء بشأن عدد من القضايا ، آال عجز أحد الفرقة العاملة عن التوصل الى اتفاق دون النظر في الاقتراحات الأآرى ، إذ أمر المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا على إقرار مجموعة مقترحات كاملة مشفوعة بأطر زمنية دقيقة لأجل تنفيذها . وتسبب هذا المآزق في آالات تأخير إضافية آالت دون التقدم لإقرار الترتيبات المؤقتة ، الأمر الذي زاد من الإحباطات وكان بمثابة دافع لتبني خطط للعمل الجماهيري بوصفه جهدا تبذله القوى الديمقراطية للإسراع في عملية التفاوض . وناقش رئيس اللجنة الآماء ما جرى في مؤتمر السيامة العامة الذي عقده المؤتمر الوطني الإفريقي في أآخر أيار/مايو ١٩٩٣ ، وهو المؤتمر

الذي اعتمد مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية الحاكمة للسياسة العامة بشأن قضايا شملت الاقتصاد ، والخدمات الصحية ، والأراضي ، والحقوق النقابية ، وإعداد دستور جديد . ثم ذكر رئيس اللجنة الخاصة أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي رصد المفاوضات رمداً دقيقاً ، وحث جميع المشاركين ، لا سيما حكومة جنوب أفريقيا ، على تيسير إنشاء الهياكل الانتقالية بسرعة .

٣١ - وناقش رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس بالنيابة موجة العنف التي اجتاحت البلد وزادت من العراقيل الحائلة دون تهيئة مناخ سياسي حر يكفل لمواطنيه حرية الاشتراك في العملية السياسية . وقد تصاعد العنف ، بحيث زاد مجموع الضحايا المقتولين منذ توقيع اتفاق السلم الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن ٢٠٠٠ ضحية . وقد ذكرت لجنة غولدستون ، المنشأة للتحقيق في أسباب العنف ، أن مناخ التعصب السياسي ، الناجم عن أوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في البلد ، يمثل أحد العوامل المساهمة في تعميد العنف . وأدت الادعاءات القائلة بتواطؤ الشرطة مع مرتكبي أعمال العنف وعمليات الكشف عن مشاركة الجيش في عمليات اغتيال الناشطين في حركة مناهضة الفصل العنصري إلى زيادة الشكوك التي تحوم حول حيطة الشرطة وانعدام الاهتمام بمحاولة قمع العنف . كما أُعتبر العنف استراتيجية تستهدف إبطاء عملية التغيير . وقد أُشير في تقرير أعدته لجنة الحقوقيين الدولية ، التي زارت جنوب أفريقيا مؤخراً لدراسة قضية العنف ، إلى أنه لن يكون من الممكن اليوم في أنحاء كثيرة من جنوب أفريقيا إجراء انتخابات حرة نزيهة على أساس "صوت واحد للشخص الواحد" ما لم تتم السيطرة على الجيش والشرطة . وقد أرسلت اللجنة المختصة للجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، التي أقرت بوجود حاجة إلى مشاركة دولية لأجل وضع حد للعنف ، وفداً من تلك المنظمة في بعثة تقصي حقائق استهدفت رصد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد والتعجيل بها والتحقيق في الحوادث المعرقلّة لهذه العملية . وقد حثت سلطات جنوب أفريقيا على اتخاذ إجراءات حازمة لمنع أفراد قوات الأمن من ممارسة السلوك الإجرامي ومعاقبة الجناة .

٣٢ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس بالنيابة أنه على الرغم من إطلاق سراح نحو ١٠٠٠ سجين سياسي في عام ١٩٩١ توقف من الناحية الفعلية إطلاق سراح مشل هؤلاء السجناء منذ بداية عام ١٩٩٢ . وقد أوردت لجنة حقوق الإنسان بجنوب أفريقيا أسماء ٣٩٥ سجين سياسي لا يزالون محتجزين . وتحقق قدر كبير من التقدم بشأن عودة المنفيين السياسيين . فبحلول نيسان/أبريل عام ١٩٩٢ عاد إلى جنوب أفريقيا ، تحت رعاية البرنامج الذي ينفذه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، نحو ٣٠٠٠ منفي . وأعاد المؤتمر الوطني الأفريقي إلى البلد ٧٠٠٠ منفي آخرين . ويعملي

انخفاض العدد عما كان متوقعا الى مشكلة رداءة المسكن ومشكلة البطالة اللتين يعاني منهما هؤلاء العائدون ، والى حوادث تحرش الشرطة بهم وسجنهم ، فضلا عن العنف الذي تشهده البلدات . وهناك حاجة جدية الى برامج تدريب للعائدين ، فضلا عن جهود للتسهيل بإعادة إدماجهم في مجتمع جنوب افريقيا . والى جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الذي أصبح أول هيئة تابعة للأمم المتحدة ذات وجود دائم في جنوب افريقيا ، أرسلت منظمة العمل الدولية لجنة تحقيق الى جنوب افريقيا بهدف دراسة علاقات العمل . وبالإضافة الى ذلك ، عقدت المنظمة المذكورة في هاري ، بزمبابوي ، في الفترة من ٥ الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ مؤتمرا استثنائيا ثلاثيا بشأن الجنوب الافريقي لمناقشة قضايا العمل . وتعهت المنظمة ذاتها بمواصلة تقديم الدعم الى العمال المهاجرين في الجنوب الافريقي وبتوفير التدريب التقني والمهني للعمال المهاجرين العائدين .

٢٣ - ولتناول مشكلة التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية الشديدة القائمة بين مواطني جنوب افريقيا بفعل عقود من الفصل العنصري ذي الطابع المؤسسي ، أشار رئيس اللجنة الخاصة الى قرار الجمعية ٧٩/٤٦ ألف الذي شدد على الحاجة الى قيام الامين العام في الوقت المناسب ، وبالمطلوب منسق ، بتوسيع نطاق المساعدة المقدمة داخل جنوب افريقيا ، للتمدي للقضايا الاقتصادية - الاجتماعية ، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية . وفي هذا الإطار ، عقدت في ويندهوك ، بناميبيا ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢ حلقة دراسية معنونة "مشكلات جنوب افريقيا الاقتصادية الاجتماعية : دور منظمة الأمم المتحدة مستقبلا في المساعدة على طرقها" ، وهي ندوة ضمت نحو ٣٠ خبيرا من جنوب افريقيا يمثلون المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الوحدوي الافريقي لازانيا ، ونقابات العمال ، والجامعات ، والوكالات والمنظمات الصناعية والمصرفية المشاركة في التحليل الاجتماعي والاقتصادي وتخطيط السياسات العامة ، وممثلين كبار ينوبون عن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية . وناقش المشاركون المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الناشئة عن الفصل العنصري ، والتقييم الأولي لأشد حاجات السكان الحاحا ، ومجالات أولوية المساعدة الدولية ، والإطار المؤسسي لتسليم مساعدات الأمم المتحدة ، وتعبئة الموارد . وذكر رئيس اللجنة الخاصة أنه لضمان الاستقرار السياسي المستمر في جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة بات من الحيوية بمكان طرق المشكلات الاقتصادية الاجتماعية على وجه السرعة .

٢٤ - وذكر رئيس اللجنة الخاصة ، بالنظر الى الحالة السياسية المحفوفة بالمخاطر في جنوب افريقيا حاليا ، أن التوقف عن الضغط في هذا الوقت سيولد أثرا عكسيا لم

تستهدفه جهود المجتمع الدولي الشاملة الرامية الى إبقاء عملية التغيير الهشة الجارية حاليا في مسارها الطبيعي . ووصف رئيس اللجنة الخاصة تعزيز المساعدات الى قطاعات المجتمع المحرومة بأنه بالغ الأهمية لاجل إعداد مواطني جنوب افريقيا للاشتراك اشتراكا تاما في إعادة بناء بلدهم . ولا يزال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، الذي أنشئ لتقديم المساعدة القانونية الى المضطهدين في ظل نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك أسرهم ، يمثل شيئا بالغ الأهمية ، نظرا لاستمرار المحاكمات السياسية وعدم احتواء العنف . وأضاف رئيس اللجنة الخاصة قائلا إن هناك حاجة ملحة الى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، من أجل تلبية احتياجات طلاب جنوب افريقيا التعليمية والتدريبية التي تتسم بالتعاضم والأهمية الشديدة . وكان من رأي رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس بالنيابة أن وجود إطار ضخم من أبناء جنوب افريقيا السود المدربين سيؤدي دورا جليلا في تيسير حدوث انتقال سلس الى مجتمع ما بعد الفصل العنصري .

ثالثا - خاتمة

٢٥ - رهنا بأية توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين وطبقا للقرارات التي قد يتخذها المجلس ، سيواصل رئيس المجلس المحافظة على الاتصال الوثيق برئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن المسائل التي أثيرت في هذا التقرير .

- - - - -